نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الاربعاء
التاريخ :	٢٣-١٢-٢٠٢٠

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نظمتها «تآزر للتأمين التكافلي»

دورة تدريبية لخبراء «العدل» الجدد

قامت شركة تآزر للتأمين التكافلي، وبالتعاون مع الإدارة العامة للخبراء بوزارة العدل، ومثلها عامر الرطام، بتنظيم دورة تدريبية تهدف إلى تأهيل وتدريب الخبراء الجدد في المجالات المتعلقة بالتأمين بشكل عام والتأمين التكافلي على وجه الخصوص.

تضمنت فاعليات الدورة التدريبية، التي تم من خلالها تقديم محاضرتين تعريفتين للمستشار مجاهد أبوقمر، مدير الشؤون القانونية، ومصعب بركات المدير العام للتسويق والمبيعات.

وتناولت المحاضرة الأولى نبذه تعريفية عن عقود التأمين وأركان وثيقة التأمين والمشاكل القانونية والإجرائية التي قد تصادف المتعاقدين أو طالبي التعاقد، كما تمت مناقشة الفروقات بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري.

مجاهد أبو قمر

أما المحاضرة الثانية فقد تناولت بشكل تفصيلي أنواع وثائق التأمين التكافلي وخصائصها، وآليات المطالبات والتعويضات. هذا بالإضافة إلى نقاش مفتوح حول ما تم شرحه والأمور ذات الصلة.

ولفت مصعب بركات إلى أن شركة تآزر للتأمين التكافلي تسعى دوماً إلى تشجيع وتهيئة ودعم الخبرات الوطنية وتوفير التدريب اللازم والمناسب الذي يساهم في تطوير العمل المؤسسي في الكويت، وأضاف أن شركة تآزر للتأمين التكافلي تتعاون بشكل دائم ومنقطع النظير مع الجهات المختلفة للدولة تكريساً لدور الشركة في المسؤولية المجتمعية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٣-١٢-٢٠٢٠	٢٢	١٦٩٨٠

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مجلس الأمة استكمل جلسته الافتتاحية للدور الأول... واللجان تختار رؤساءها اليوم وغداً والأحد

22 لجنة برلمانية: 12 دائمة و10 موقتة

| كتب فرحان الشمري
ووليد الهولان |

استكمل مجلس الأمة، أمس، جلسته الافتتاحية لدور الانعقاد الأول للفصل التشريعي السادس عشر، بتشكيل لجانه البرلمانية الدائمة والموقتة، التي بلغت 22 لجنة، غلبت عليها التزكية لأعضائها باستثناء بعض اللجان التي تشكل ثقلاً للفريقين البرلماني والحكومي.

وفيما شكل المجلس لجانه الدائمة الاثنتي عشرة، وسط تنافس على أكثر من لجنة، أبرزها التشريعية والمالية والداخلية والدفاع، اقترح نواب تشكيل لجان موقتة، رست في نهاية المداولات على عشر لجان شهدت كلها تزكية أعضائها باستثناء لجنة الإسكان التي تم اختيار الأعضاء بالانتخاب. وسبق تشكيل اللجان وقفة تأبين للراحلين المغفور له بإذن الله النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السابق الشيخ ناصر صباح الأحمد، والمرحوم بإذن الله تعالى وزير الكهرباء الأسبق عبدالعزيز الشايع، حيث استذكر رئيسا السلطتين مآثر الفقيدين، وسبق ذلك طلب من نواب لفتح بند ما يستجد من أعمال، ولكن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، رفض ذلك مستنداً إلى اللائحة الداخلية للمجلس.

وفي مجريات الجلسة، افتتحها الغانم عند الساعة 9 صباحاً، وتلا الأمين العام أسماء الحضور والمعتذرين، ثم أدى نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي اليمين الدستورية.

وفي نقطة نظام قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري: الدعوة التي وجهت لجلسة اليوم دعوة غير صحيحة، وجلسة اليوم امتداد للجلسة الافتتاح وهي جلسة عادية وليست خاصة، وتأجيل الجلسة الى اليوم يجعلها عادية، وهي ليست جلسة عادية وهذا مخالف للائحة، والأصل أن الجلسة كانت مستمرة، وان كان هناك اقتراح من الرئاسة بتم التصويت، والتصويت كان من رافض اتخاذ قرار بتعطيل الجلسة وإعلانها جلسة عادية.

وبدوره قال النائب الكتور بدر الداهوم: تقدمنا بطلب بفتح باب ما يستجد من أعمال للتصويت عليه.

رد الغانم: أتمنى الالتزام باللائحة والدستور، فالجلسة خاصة، ولا يجوز مناقشة أي موضوع غير الموضوعات المدرجة، وهذه الجلسة خاصة وفق المادة 72 من اللائحة، وهي امتداد لاستكمال جدول الأعمال لجلسة الافتتاح، وهي جلسة خاصة بطبيعتها وجدول الأعمال يختلف عن بقية اللجان، وهناك سابقة في مجلس 1992 تم تأجيل انتخابات اللجان، وحصل خلاف عندما دعا الراحل جاسم الخرافي الى تأجيل انتخابات اللجان، وكان هناك مداخلة للأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد. وجلسة اليوم استكمال للجلسة الخاصة والمواضيع نناقشها في جلسة عادية.

ورد الكندري: الجلسة نتفق أنها ذات طبيعة خاصة، ولكن حيثياتها عادية والجلسة الحالية أصلاً تم تأجيلها، وهذه الجلسة لا يجب أن توجه لها دعوة. وبدوره قال الداهوم: بند ما يستجد من أعمال موجود في الجلسات العادية أو الخاصة ونطرحه للتصويت.

ومن جهته قال محمد المطير: كلام مستحق لعبدالكريم الكندري بتحويل الجلسة الى عادية، وكلام الداهوم بفتح ما يستجد من أعمال، وهذا الأمر مرده الى المجلس.

ومن جهته قال النائب الدكتور حسن جوهر: لدي مخرج آخر اذا اعتبرنا أن الجلسة خاصة وفي جلسة الافتتاح كان هناك بند ما يستجد من أعمال ضمن الدعوة، اذا فليعط البند الاسبقية، واطالب بأن يكون أي اقتراح مكتوباً والتصويت ابتداء يكون بالموافقين وليس المعارضين.

ورد الرئيس الغانم: لا يوجد في اللائحة البدء في الموافقين والمعارضين، الجلسة الماضية جلسة خاصة ولست أنا من وجه الدعوة.

وقال النائب صالح الشلاحي: نبدأ بالتصويت على الطلب الذي قدم والمجلس سيد قراراته.

ورد الرئيس: الجلسة الخاصة لا يجوز فيها مناقشة أي موضوع، نحن لدينا جلسات عادية واتمنى من الجميع التعاون.

الى ذلك قال بدر الداهوم: ما يستجد من أعمال بند موجود في كل الجلسات حتى الخاصة، وفي مجلس 2016 وفي اخر جلسة تم طرح بند ما يستجد من أعمال وأنت كنت الرئيس.

ورد الرئيس: الجلسة التي افتتحنا بها باب ما يستجد من أعمال كانت عادية.

وبدوره، قال عبدالكريم الكندري: نحن طرحنا رأيا وفيه ادلة، وان كان هناك خلاف نعود الى المجلس ونحسمه عن طريق التصويت، وهذه الجلسة دعوتها غير صحيحة.

تامر السويط: نحن نخشى تغيير الكاميرات وزوال بعض الأدلة المتعلقة.

الغانم: المادة 72 للرئيس أن يدعو الى الاجتماع ويحدد في الدعوة المطلوب عرضه، وفي الجلسة الخاصة لا يجوز مناقشة موضوع لا يوجد ضمن البنود، والجلسة العادية المقبلة سنناقش جميع الطلبات التي قدمت.

محمد المطير: المادة 76 واضحة، لم تحدد جلسة خاصة او عادية لفتح باب ما يستجد من اعمال، هذه المادة تخص كل جلسة ان كان هناك عرف خاطئ فمن الواجب تصحيحه.

خالد العتيبي: لا داعي للسجال فلنحسم الأمر بالتصويت.

أسامة المناور: الأمر محسوم، لا ندخل في مجال وإلا يصبح الأمر خلافاً شخصياً.

الرئيس: لم نتعدَ على أحد، ولكنني ملتزم بتطبيق الدستور واللائحة والمادة 72 واضحة بخصوص الجلسات الخاصة، وما تريدونه يمكن عرضه في الجلسة العادية.

عبدالكريم الكندري: حسم الخلاف الدستوري لا يحسمه الرئيس وحده، نحن لدينا راي وأنت لك راي فلنحسمه بالتصويت، ما هي المشكلة بطرح الموضوع على المجلس؟

محمد المطير: المادة 72 تخص اجتماع الجلسات، والمادة 76 توضح، نحن نريد مادة تقول إن الجلسة الخاصة لا يجوز فتح باب ما يستجد من أعمال.

الرئيس: كل الجلسات الخاصة لم يضف فيها أي بند، والمجلس سيد قراراته في ما لا يخالف اللائحة والدستور، والله لو عندي مجال للتجاوب مع الموضوع لتجاوبت، وما تريدونه يطرح في الجلسة المقبلة العادية، وما يصير ارجع الى المجلس في أمر فيه مخالفة.

وانتقل المجلس إلى تأبين عبدالعزيز الشايع وزير الكهرباء السابق، ثم إلى بند انتخاب اللجان البرلمانية الدائمة ثم الموقتة. وفي طرح اللجان الموقتة جرى نقاش عند طرح تشكيل لجنة موقتة للنفط، حيث طلب عدد من النواب تشكيل لجنة موقتة تعنى بشؤون القطاع النفطي، لكن النائب محمد المطير اعترض مؤكداً أن تشكيل لجنة موقتة للنفط يفرغ اللجنة المالية من محتواها، وهي المنوط لها امر شؤون النفط وسيكون هناك تشابك في عمل اللجان، وإذا كانت هناك موضوعات فلتطرح في اللجنة المالية حتى لا تكون لدينا بدع غير حميدة. ورد النائب عبدالله المضف أن اللجنة ليست سحباً لاختصاص اللجان، وارى تشكيل لجنة للنفط، وخصوصا أن اعتمادنا بشكل أكثر من 95 في المئة على النفط، والحري تعديل اللائحة وجعل لجنة النفط لجنة دائمة. ورد المطير: أقدر كلام الأخ المضف، ولكن إذا أخذنا النفط من اللجنة المالية فماذا يتبقى لها؟

الغانم يتسلح باللائحة الداخلية في الرد على طلب فتح بند في الجلسة (تصوير أسعد عبدالله)

لقطة عامة للجلسة

وقال سعدون حماد: هناك 11 لجنة دائمة فلا داعي للجنة النفط، وهي من اختصاص اللجنة المالية والمرافق العامة، وفي المقابل أيد عبدالعزيز الصقعبي تشكيل لجنة النفط الموقتة وإضافة الطاقة النظيفة من ضمن اختصاصاتها. وقال أحمد الحمد: لا يمكن إفراغ اللجنة المالية وهي المعنية بالاقتصاد الكويتي وإذا شكلنا لجنة للنفط افرغت المالية من محتواها، وعبر النائب بدر الملا عن الأمل بتشكيل مثل هذه اللجنة. وبعد النقاش تم التصويت على تشكيل لجنة تعنى بشؤون النفط، نداء بالاسم وفق ما جاء في الطلب، فرفض المجلس تشكيل اللجنة، بعدما امتنعت الحكومة عن التصويت، إذ وافق على تشكيل اللجنة 29 نائباً، ورفض تشكيلها 18، وامتنع 16، ورفض الطلب لأنه لم يحصل على أغلبية المصوتين وهي 32 صوتاً لأن المصوتين 63.

وبعد انتهاء تشكيل اللجان، أوضح الرئيس الغانم أن الإجراء الذي اتخذ برفض تشكيل لجنة النفط جاء بناء على المادة 37، إذ تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

وكشف الغانم عن اجتماعات اللجان لاختيار الرئيس والمقرر، على الشكل التالي:

اليوم الأربعاء: الرد على الخطاب الأميري، العرائض والشكاوى، الداخلية والدفاع، والمالية.

الخميس: التشريعية، التعليمية، الصحية، الخارجية، المرافق العامة.

الأحد: الميزانيات، حماية الأموال العامة، الأولويات.

وشكر رئيس مجلس الأمة الجميع على تعاونهم سائلاً الله التوفيق والسداد، ثم رفع الجلسة.

> **الغانم: الجلسات الخاصة لا تتضمن أي بند خارج جدولها ولا يجوز الرجوع للمجلس بأمر فيه مخالفة**

> **الجلسة شهدت جدلاً بعد طرح تشكيل لجنة للنفط بين مؤيد ومعارض رآها تفرّغ «المالية» من محتواها**

> **طلب لجنة النفط سقط بعدم حصوله على «أغلبية» مع امتناع الحكومة عن التصويت**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢٠-١٢-٢٣	١٠	١٥٠٤٧

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحميدي: بصدد تقديم «تكويت القضاء» وحصر الوظائف الإشرافية على الكويتيين

بدر الحميدي

كشف النائب بدر الحميدي أنه بصدد تقديم اقتراحين؛ الأول بشأن تكويت القضاء، والآخر لمنع تعيين غير الكويتيين في الوظائف الإشرافية وحصرها على المواطنين.

وقال الحميدي لـ "الجريدة"، ان تقديمه للمقترحين يأتي من منطلق أهميتهما، وأنه آن الأوان لتقديمهما، موضحا أن "الكوادر الوطنية أصبحت اليوم زاخرة بالخبرات العالية في شتى المجالات، وعلينا أن ندعم هذه الخبرات بقوانين تضمن حقوقها، وتسهم في المزيد من البناء لمؤسسات الدولة".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٣-١٢-٢٠٢٠	٦	٤٦١٤

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحويلة يقترح عدم جواز سحب الجنسية إلا بحكم قضائي

تقدم النائب د.محمد الحويلة باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

ونص الاقتراح على أن يستبدل بنص المادة (13) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه النص التالي: لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسبها بالتطبيق لأحكام المواد (3، 4، 5، 7، 7 مكررًا، 8) من هذا القانون إلا بحكم قضائي وفي الحالات الآتية:

1- إذا ثبت بحكم قضائي أنه منح الجنسية الكويتية بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادة غير صحيحة.

2- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

3- إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 31 لسنة 1970 المشار إليه.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح: يعتبر قانون الجنسية في كل بلد من أهم القوانين وأبعدها أثرًا، فهو الذي يرسم حدود المواطنة، ويميز بين المواطن والأجنبي، وبناء على هذا المفهوم صدر قانون الجنسية الكويتية مبينا كيفية منح الجنسية الكويتية بوضع شروط إذا ما انطبقت على شخص يقيم على أرض الكويت منحته الدولة جنسيتها، إلا أنه جاء في بعض مواد هذا القانون كيفية سحب هذه الجنسية إذا ما تحققت شروط السحب في الشخص مكتسب الجنسية الكويتية كما تسحب

محمد الحويلة

ممن اكتسبها بالتبعية عن هذا الشخص المتحققة فيه شروط السحب وذلك بناء على قرار من وزير الداخلية أو مجلس الوزراء وبصدور مرسوم.

وهذا يعني ان القانون اعتبر السحب عقوبة ومن المعروف أن العقوبة تكون شخصية وفقًا لقانون الجزاء. ورغم أن سحب الجنسية عقوبة شخصية إلا انها تطبق مع ذلك على من يتبع مكتسب الجنسية دون وقوع أي جريمة منه. ولا عدالة في ذلك، ومقولة أن ما بني على باطل فهو باطل، لا محل لها لتبرير سحب الجنسية من التابع لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وز أخرى) سورة فاطر الآية (18). فكان لابد إذن من أن تعدل المادة (13) الخاصة بسحب الجنسية ممن اكتسبها ومن اكتسبها معه بطريق التبعية، بحيث يكون القضاء هو الحكم وحده في نظر الجرائم المؤدية إلى سحب الجنسية وصدور أحكام بسحبها بدلاً من تركها للأهواء والقرارات الإدارية. فسحب الجنسية بعد مدة طويلة يؤدي إلى نتائج خطيرة أهمها أن يعدم الشخص المسحوب منه جنسيته اجتماعيا ويعيش عالة ويصبح بدون جنسية هو وأتباعه كما أن هذا الإجراء يعتبر أحد مهددات الأمن الاجتماعي. لذلك لابد من أن يحال إلى القضاء كل من يراد سحب جنسيته حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه أمام سدنة العدالة التي إذا رأت وجوب سحب الجنسية أصدرت بذلك حكمها العادل.

لهذا جاء هذا الاقتراح بقانون لينص في مادة الأولى على تعديل المادة (13) الحالية لحصر حالات سحب الجنسية واشتراط صدور حكم قضائي في كل حالة، وكذلك في عدم امتداد السحب لمن اكتسب الجنسية بالتبعية، كما نصت المادة الثانية على إلغاء المادة (21 مكررًا أ) لتعارضها مع النص الجديد المقترح.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٣-١٢-٢٠٢٠	٦	٤٦١٤

الكويتية
صوت الكويت

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تنحي رئيس المحكمة التي تحاكم البشير «لأسباب صحية»

أعلن القاضي عصام الدين محمد ابراهيم رئيس المحكمة التي تحاكم الرئيس السوداني السابق عمر البشير و27 متهماً آخرين، تنحيه عن منصبه «لأسباب صحية».

وقال القاضي في جلسة بثها التلفزيون الرسمي: «هذه آخر جلسة لي في هذه المحكمة. أعلن التنحي لاسباب صحية»، موضحاً انه يعاني «من ارتفاع ضغط الدم ونصحني الاطباء بالابتعاد عن أي توتر».

وشكر ابراهيم رئيسة القضاء نعمات محمد عبد الله على قبولها قراره بالتنحي.

وقال إن «الجلسة القادمة ستكون في 5 يناير المقبل وانا واثق في أي واحد من الزملاء يتولى القضية».

ويواجه عمر البشير، 76 عاماً و 27 متهماً آخرين بين عسكريين ومدنيين، عقوبة الإعدام لإسقاط حكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي المنتخبة بطريقة ديموقراطية، قبل 31 عاماً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٣-١٢-٢٠٢٠	٧	٢٥٦٧

الوسط

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

السودان ترحب بموافقة الكونغرس على قانون الحصانة

رحبت وزارة العدل السودانية أمس الثلاثاء بتمرير الكونغرس الأمريكي قانون استعادة السودان للحصانة السيادية. ووصفت الوزارة في بيان، نقلته وكالة السودان للأنباء، هذا التطور بـ"التاريخي الكبير في علاقات السودان بالولايات المتحدة".

وأضافت أن هذا التطور "يعني فعليا انعتاق البلاد مرة واحدة وللأبد من تداعيات فترة حالكة في تاريخ علاقتها مع الولايات المتحدة والعالم، كما أنه يؤشر لعودة البلاد إلى وضعها الطبيعي دولة ذات حصانة سيادية على قدم المساواة مع كل الدول الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، يفتح هذا التشريع من تاريخ سريانه فصاعدا المجال واسعا وممتدا أمام السودان للتعاون الاقتصادي والمالي مع الولايات المتحدة والدول الأخرى بكل حرية وطمأنينة ودون خوف أو خشية من تعرض أمواله وممتلكاته للمصادرة أو الحجز بسبب الأحكام القضائية ذات الصلة بالإرهاب". وأوضحت أن التشريع "يوفر حماية شاملة للسودان ضد أي قضايا مستقبلية يمكن أن ترفع ضده بموجب قانون الإرهاب". ولفتت الوكالة من جهة أخرى اعتماد 931 مليون دولار من المساعدات المباشرة لدعم اقتصاد السودان، منها 700 مليون دولار مساهمة في تمويل برنامج الحكومة للدعم المباشر للأسر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٣-١٢-٢٠٢٠	٦	٣٧٠٤

وفيـــات

الوفيات

- سكينة محمد حسين غلوم، زوجة/ عيسى مطر علي البلوشي، 80 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99296506
- محمد إسكندر عبدالله إسكندر، 70 عاماً، (شيع)، تلفون: 96099925، 99492926، 97147151
- زينب علي إبراهيم الحسين، أرملة/ ذياب أحمد محمد حسين، 98 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99774580
- يحيى مهدي فاضل الموسوي، 63 عاماً، (شيع)، تلفون: 99492374، 66653013
- عمر محمد مبارك العميري الشويرد، 56 عاماً، (شيع)، تلفون: 66166996
- هاشم حسين عبدالرحيم حسين الصفار، 57 عاماً، (شيع)، تلفون: 66110076، 66002006
- أحمد منصور النافع، 93 عاماً، (شيع)، تلفون: 99895048، 99797698
- فوزية محمد علي المطوع، 72 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99550299
- مزنة سيف الرميحي، أرملة/ سليمان صالح الخميري، 74 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99007004، 69990019

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»